أثر سياسة التنمية الريفية على التعليم في المناطق الريفية (حالة الجزائر)

الدكتور: هاشمي الطيب *

الملخص

يوضح هذا البحث مدى حجم التفاوت في مستوى التعليم بين المناطق الريفية والحضرية في الدول النامية عامة، والجزائر خاصة، نتيجة لانحياز هذه الحكومات للتنمية الحضرية على حساب التنمية الريفية، وكشفت نتائج الدراسة أن معدلات الأمية مرتفعة في المناطق الريفية، بسبب نقص الخدمات التعليمية وعدم استفادة معظم سكانها من برامج التنمية الريفية، وأوصت الدراسة بضرورة توفير هذه الخدمات وتقريبها للسكان الريف، مع فتح المجال للمشاركة لهم في برامج التنمية الريفية، وضرورة تفعيل دور المرأة الريفية.

*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير – جامعة د/مولاي الطاهر – سعيدة– الجزائر
Emaile: hachemitayeb@yahoo.fr

مقدمة

تعد التنمية الريفية من أهم القضايا التي تشغل رجال الاقتصاد والاجتماع وقادة الحكومات خاصة الدول النامية منها، ويرجع هذا الاهتمام لسببين هما:

- ❖ تتميز معظم الدول النامية بكونها مجتمعات ريفية بالدرجة الأولى، ولهذا تتجسد معظم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في القطاع الريفي، وعلى حد تعبير أحد الباحثين أن حجم الريف في البلدان النامية هو بالتقريب حجم مشكلاته[1].
- ❖ فشلت هذه الحكومات في تخليص العالم من الفقر المدقع والجوع، والأرقام تتحدث عن نفسها في هذا المجال أهمها: أن٨٦٨ مليون شخص يعانون من نقص التغذية ويمثلون١٢,٥% من سكان العالم حسب منظمة الفاو(٢٠١٢)، منها٨٥٢ مليون شخص يعيشون في البلدان النامية، و٨٦٠ مليون أمّي بالغ، أكثر من نصفهم من النساء، و١٣٠ مليون طفل خارج المدرسة، و١٤ مليون طفل فقدوا أمهاتهم أو أولادهم بسبب مرض الإيدز حسب التقرير المشترك بين الفاو واليونيسكو(Unisco et Fao,٢٠٠٥)، و٧٥% من الفقراء في العالم النامي يتمركزون في المناطق الريفية(مارتين رافايون، ٢٠٠٧).

والجزائر كغيرها من البلدان النامية قد أولت اهتماما بالغا بقضية التنمية الريفية، فقد تبنت الحكومات الجزائرية المتعاقبة التنمية أداة ووسيلة للنهوض بمستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الجزائري الريفي، شأنها في ذلك شأن كثير من البلدان النامية، فمنذ الاستقلال إلى يومنا هذا، كانت تسعى جاهدة إلى تنميته من خلال السياسات والإصلاحات التي طبّقتها، إلا أن الريف الجزائري ما يزال يعاني من مظاهر التخلف في مجالات كثيرة، كنقص وسوء التغذية، ونقص الشبكات العامة، ونقص الخدمات الصحية(المستشفيات والمراكز الصحية،

[1] : عبد المنعم محمد بدر: ريفنا النامي، دراسة مقارنة في علم الاجتماع الريفي مع تطبيق على السعودية ومصر، دار المطبوعات الجديدة ١٩٨٢، ص١٥٤.

الأطباء، الممرّضين، العتاد الطبي...إلخ)، وارتفاع معدلات الأمية، وهذا غير كاف لتحقيق التنمية الشاملة. .

وعليه نسعى من خلال هذه الورقة البحثية التسليط الضوء على مدى التفاوت في الحصول على الخدمات التعليمية بين سكان الريف والحضر، ومدى فشل سياسات التنمية الريفية المطبّقة في الجزائر خلال الفترة٢٠٠٠-٢٠١٣، وذلك من خلال الإجابة على السؤال الجوهري التالي: ما هو أثر سياسة التنمية الريفية على التعليم في الريف الجزائري؟

وللإجابة على هذا السؤال تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: أهمية التعليم في التنمية

المحور الثاني: مظاهر التفاوت في التعليم بين سكان الريف والحضر في الدول النامية

المحور الثالث: واقع التعليم الريفي في الجزائر خلال الفترة١٩٦٢-٢٠٠٦

المحور الأول: أهمية التعليم في التنمية

يرى الاقتصادي فردريك هاربسون أن الموارد البشرية هي المكون الأساسي لثروة الأمم، فالفرد هو المحرك الرئيسي النشط والفعّال، الذي يقوم ببناء وتشييد المؤسسات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية، ومن ثم فالدولة غير القادرة على تنمية مهارات ومعرفة أفرادها فإنها لا تستطيع بأي حال من الأحوال أن تنمّي أي شيء آخر[١]، والمعرفة وتنمية المهارات لا تكون إلا إذا وجد المحدد الأساسي لهما وهو النظام التعليمي الرسمي، وتشير دراسات أنه كلما زاد التعليم وارتفعت فرصته، زادت التنمية بمعدل أسرع، وبالتالي تقدم البلد وتطور، وقد سئلت رئيسة الوزراء لدولة فلندا عن سبب تقدم بلادها، وكذلك سئل نظراؤها في كوريا وماليزيا نفس السؤال فكانت الإجابة المتكررة هي التعليم ثم التعليم ثم التعليم[٢]، وذكر الفيلسوف

[١]: ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة ومراجعة: محمود حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض،٢٠٠٦، ص ٣٦٥.

[٢]: أ.د نبيل جامع: علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص٤٩٣.

أرسطو طاليس منذ أكثر من ألفي عام حيث قال:" يجب على رجل الدولة أن يوجه اهتمامه قبل كل شيء نحو تعليم النشء[١]، كما أن هناك تأكيد مستمر حول قضية الاستثمار البشري، والاستثمار في تعليم الناس وتدريبهم وإفادتهم بالمعلومات، وقد شدّد كثيرون، منهم تيودور شولتز، الأمريكي الذي تقاسم مع آرثر لويس جائزة نوبل في الاقتصاد عام١٩٧٩، على الدور الذي يجب أن يقوم به التعليم والتدريب في تنمية الاقتصاد الزراعي عام١٩٦٤، مع التوسّع في تفكيره في المنطق العام للأسرة (المواليد، الأطفال) عام١٩٧٥[٢]، وكلما كانت نسبة الحصول على قدر أكبر من التعليم كانت نسبة الحصول على الوظائف أكبر حتى في فترة الأزمات والعكس صحيح، فعلى سبيل المثال خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ ارتفعت معدلات البطالة في البلدان أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بين الأشخاص الذين لم يتجاوزوا مستوى التعليم الثانوي من٤,٩% إلى٧,٦%، وعلى العكس من ذلك، كانت المعدلات بين الأشخاص الذين التحقوا بالتعليم الجامعي أقل بكثير، فارتفعت من ٣,٣% إلى٤,٧% خلال الفترة نفسها[٣].

المحور الثاني: مظاهر التفاوت في التعليم بين سكان الريف والحضر في الدول النامية

استخدمت مؤخرا بعض الأدبيات مصطلح التعليم من أجل التحول الريفي(التعليم الريفي) لتوفير رؤية استباقية وإيجابية لتغيّر المجتمعات الريفية وتطوّرها في سياق التغيّرات الوطنية والعالمية، ويعدُّ التعليم أداة أساسية لتحديد هدف

[١]: محمد السيد عبد السلام، التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة(٥٠)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فبراير ١٩٨٢، الكويت، ص ٨٠.

[٢]: محمد سمير مصطفى، الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية- خسائر الواقع وحلول المستقبل- مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد٥٢، خريف ٢٠١٠، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ص ص ١٣٤-١٥٢.

[٣]: ديرك فان دام، وآخرون: تأمّل معي الاستثمار في الموارد البشرية، مجلة التمويل والتنمية(FMI)، العمل الخيري ينثر بذور التغيير، العدد ٤٩، نقلا عن تقرير بعنوان نظرة سريعة على التعليم لمنظمة OECD في سبتمبر ٢٠١٢، وانظر الموقع التالي: www.oecd.org/edu/eag٢٠١٢.htm

التحوّل وتحقيقه[١]، حيث أطلقت منظمة الفاو ومنظمة اليونيسكو في عام ٢٠٠٢ برنامجا رياديا مشتركا في إطار مبادرة التعليم للجميع يركّز على توفير التعليم لسكان الريف وتعزيز نوعيته وتسهيله[٢]. وتشير الدراسات حول العلاقة العكسية بين التعليم والفقر، وعائد التعليم على التنمية الريفية، أي كلما كانت نسبة التعليم مرتفعة في الريف انخفض معدل الفقر، فالتعليم لا بد منه للفقراء في معظم الدول النامية لأنه طوق النجاة من الفقر، وهذا ما أوضحه الاقتصادي المتخصص في التعليم John Simmon حول أهمية التعليم للفقراء[٣]، حتى المرأة الريفية السنغالية التي لا تعرف القراءة ولا الكتابة تؤمن بأن التعليم يساعد الناس على الزراعة بكفاءة أكبر كما يتيح لهم فرصاً أوسع، إذ تقول: « أي معرفة تكتسبها من التعليم يمكن أن تساعدك على العمل بكفاءة أكبر سواء أكنت تعمل في الإنتاج الزراعي أو تربية الماشية، ويمكنك مثلاً أن تعرف أنواع الأسمدة أو أنواع البذور التي ينبغي أن تستعملها وكيفية استعمالها[٤]». وحسب تقرير لليونيسكو لعام٢٠٠٣ أن هناك٨٦٠ مليون أمّي بالغ، أكثر من نصفهم من النساء، و١٣٠ مليون طفل خارج المدرسة[٥]، ويبقى التفاوت بين الريف والحضر، فحسب تقرير التنمية البشرية لعام١٩٩١ أن نسبة الأميين في الريف تقدر إلى٥٠% من مثيلتها في المدن في بعض دول أفريقيا وآسيا[٦]، وبصفة عامة نجد أن في البلدان النامية٤٣% من رجال الريف أمّيون، وهي نسبة تزيد عن ضعف النسبة الموجودة في المناطق الحضرية[٧]، ويشير تقرير أعدّه صندوق النقد

---

[١] : Unisco et Fao:L'éducation pour le développement rurale; vers des orientations ouvelles;(étude conjointe) ; ٢٠٠٥; P ٨٨.

[٢] : Ibid, P ٢٣.

[٣]: ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٣٨٥.

[٤]: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: تقرير الفقر الريفي، – واقع جديد وتحديات جديدة– ٢٠١١، روما، ص١٤٦، www.ifad.org.

[٥] : Unisco et Fao; Ibid ,P٢٣.

[٦] : UNDP: Human Development Report ١٩٩١ ; New York ; Oxford ;Oxford University Press ١٩٩١ ;P ٢٨–٢٩.

[٧] : UNDP: Human Development Report ١٩٩٨ ; New York ; Oxford ;Oxford University Press ١٩٩٨; P ٢٩.

الدولي لعام٢٠٠٧ حول إستراتيجية التخفيض من الفقر لعام٢٠٠٥ في النيجر أن معدل الخام الدراسي في الحضر يصل تقريبا إلى ضعف المعدل في الريف، ٨٧,١% و٩٢% في الحضر مقابل٤٤,٣% و٤٨% في الريف في السنتين المواليتين٢٠٠٤ و٢٠٠٥ على الترتيب، مع الإشارة إلى أن الذكور أكثر حظا من الإناث في الريف(٥٣,٦% للذكور مقابل٣٥% للإناث للسنة الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤)[١]، ويوضح الجدول أدناه أنه حتى منتصف السبعينيات كان الإنفاق الأسري في الحضر يزيد عن نظيره في الريف في كوريا الجنوبية، إلا أنه بعد ذلك تغير الأمر وبشكل كبير، وقد يكون السبب وراء ذلك تحسن الظروف المعيشية في الريف وزيادة الوعي بأهمية تعليم الأبناء[٢].

الجدول١

معدل إنفاق الأسرة الريفية والحضرية على التعليم (%)

السنة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
الأسرة الحضرية	٧,٦	٧,٣	٦,٢	٧,٢
الأسرة الريفية	٦,٨	٦,٦	٩,٩	١٢,١

المصدر:فيصل بوطيبة: العائد من التعليم في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان،٢٠١٠، ص٦٢.

وبالمقارنة مع المنطقة العربية فإن الهوة معتبرة إلى حد كبير، فعلى سبيل المثال فإن الإنفاق السنوي العائلي في المناطق الحضرية في مصر على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق السنوي الاستهلاكي قد بلغ٢,٩% عام ١٩٩٠-١٩٩١، في حين بلغ ذات المعدل في الريف حوالي١,٧% [٣]، والأمثلة كثيرة لا تعد ولا

[١] : Fonds monétaire international(FMI): Stratégie de Réduction de la Pauvreté en Niger Note de Situation ٢٠٠٥ ; Rapport No. ٠٧/١٦ ; Janvier ٢٠٠٧ ; P ٢٨.

[٢]: فيصل بوطيبة: العائد من التعليم في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، ٢٠١٠، ص ٦٢.

[٣]: فيصل بوطيبة: نفس المرجع السابق، ص ٦٢.

تحصى، كما أن مستويات التعليم بين النساء هي أقل من ذلك بالنسبة للرجال، ولعل السبب الحقيقي إلى تعليم الذكور هو راجع إلى اعتبار الأبناء من الذكور المتعلمين بمثابة ضمان اجتماعي للوالدين متمثلا في حظوظ المشاركة الاقتصادية التي يمكن أن يوفرها هؤلاء الأبناء للأسرة مستقبلا، ولذلك فقد يكون هذا الاختيار أفضل استثمار للوالدين في ضوء محدودية الموارد وقيود الميزانية، ويعلق "غرتلر وغلوي" عن هذه المفاضلة، فيقولا: " في واقع الأمر فإن العديد من الأبناء الفقراء يتعاملون مع تعليم الإناث على أنه سلعة كمالية يمكن اقتناؤها بعد تحقيق كل الحاجات الضرورية"[١].

المحور الثالث: واقع التعليم الريفي في الجزائر خلال الفترة١٩٦٢-٢٠٠٦

الفترة١٩٦٢-١٩٨٠:

إن التوزيع غير العادل في الاستثمارات بين المناطق والقطاعات، الذي انعكس بصفة ملموسة على مستوى التشغيل والدخل، وبالمثل على قطاعات أخرى ضرورية لاستقرار السكان ومن بينها السكن والتعليم.

وقد كانت سياسة التعليم في الجزائر منذ البدء تستهدف:

١- الاستجابة للمطلب الاجتماعي للتربية وذلك بواسطة الديمقراطية.

٢- ربط التعليم باحتياجات التنمية الاقتصادية وذلك بإعطاء الأولية للمواد العلمية.

٣- جعل التعليم اجتماعيا وذلك بالتعريب والجزأرة[٢].

وهكذا تمت إتاحة فرص التعليم لجميع الأطفال الجزائريين، تحت إطار مجانية التعليم في جميع الأطوار، وعمّمت المدارس حتى في المناطق النائية، ويحدثنا الخبير الاقتصادي عبد اللطيف بن آشنهو في كتابه "الهجرة الريفية في الجزائر" عن التعليم

---

[١] :p.gertler and p.gleww : the willingness to pay for education for daughters icontrast to sons- evidence from rural peru, word bank, economic review , vol ٦ ,١٩٩٢, P١٨٨.

[٢]: رشيد زوزو: الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية، الجديدة في الجزائر في الفترة ١٩٨٨-٢٠٠٨، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، ٢٠٠٨، جامعة قسنطينة، ص١٧٢.

في تلك الفترة، فيقول:<< توسّع التعليم في الوسط الريفي في تلك الفترة، وزادت أيضا الجهود المبذولة من أجل إسكان الريف، والهدف من هذا التوسع هو القضاء على الفروق الاجتماعية بين المدن والأرياف والعمل على وقف النزوح الريفي والهجرة الزراعية في المناطق الريفية. لأن عدم التوسع يدفع في اتجاه زيادة النزوح الريفي أكثر من التخفيف منها، ومن المؤكد أن الانتساب إلى المدرسة هو أحد المطالب الأشد إلحاحا بالنسبة للشعب الجزائري عامة والفلاحين بصفة خاصة نظرا لما عانوه تاريخيا من اضطهاد اقتصادي وسياسي، واليوم يجدون في المدرسة الوسيلة الوحيدة التي ينقذون فيها أطفالهم من ظروفهم ذاتها، وتشير بعض الاستقصاءات إلى أن الانتساب إلى المدرسة يشكل حافز يدفع سكان الريف نحو التنقل، وعمليا تشمل شبكة التعليم كامل التراب الوطني لكن بصورة متفاوتة مع أن الاختلاف الكمي يميل منذ بضع سنوات نحو التناقص إلا أنه ولأسباب بديهية يبقى المدرّسون الأكثر كفاءة متمركزين في المناطق الحضرية، وفي أفضل الأحوال في المراكز الريفية الآهلة بالسكان>>[١]، ويشير هنا إلى سياسة تعميم نسبي للتعليم في كامل التراب الوطني، وفعلا حسب الإحصاءات في الفترة(١٩٦٦-١٩٧٧) تبين الانخفاض في معدل الأمية، لكنه يبقى مرتفع مقارنة بالحضر، إضافة إلى التفاوت الكبير في المعدل بين الذكور والإناث، والجدول التالي يبين ذلك[٢]:

الجدول٢

معدل الأمية للفئة العمرية أكثر من ١٠ سنوات للفترة١٩٦٦-١٩٧٧

الجنس	١٩٦٦	١٩٧٧
الذكور	%٦٢,٣	%٤٨,٢
الإناث	%٨٥,٤	%٧٤,٣
المجموع	%٧٤,٦	%٥٨,١

Source : ONS http://www.ons.dz

[١] : عبد اللطيف بن آشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة عبد الحميد أتاسي، مركز للأبحاث في الاقتصاد التطبيقي، المؤسسة الوطنية المطبعة التجارية، بدون تاريخ، ص١٣٧-١٣٨.

[٢]: U N D A F:Plan Cadre des Nations Unies pour la Coopération au Développement (٢٠٠٢-٢٠٠٦);Algérie ٢٠٠٢; P١٦.

ويرجع هذا إلى النقص الفادح في الهياكل المدرسية، ومحدودية الأقسام، فضلاً عن نقص المؤطرين من المعلمين والأساتذة، كما أن هذه الفترة عرفت هجرة الأجانب وخاصة الفرنسيين المعلمين، وتشير معظم الدراسات التي تناولت موضوع التعليم إلى أن نسبة الإلمام بالقراءة ظلت لصالح المناطق الحضرية، إذ أنه بالنظر إلى خريطة المنظومة التربوية في مجال التعليم يتضح أن معظم الأرياف الجزائرية باستثناء الساحل تبقى الأقل حظا، ويبدو هذا الضعف واضحا في الأقاليم الداخلية الفقيرة كالجلفة(٣١%)، الأغواط(٤٣%)، وتقترب كل من المسيلة وسعيدة من٥٠%[١]، مع العلم أن نسب الإلمام بالقراءة لفئات ٦-١٤ سنة في الريف كانت أقل من المعدل الوطني والحضري، والجدول التالي يوضح ذلك في المرحلة الأساسية:

الجدول٣

نسب الإلمام بالقراءة للفئة العمرية ما بين٦-١٤ سنة خلال الفترة١٩٦٦-١٩٨٠

الفئات	النسبة %	البنات %	المجموع %
المعدل الوطني	٨٠	٨٥	٨٣
مقر الولاية	٨٧	٨٨	٨٨
المدن الثانوية	٨٠	٨٤	٨٦
الأرياف	٦٠	٧٤	٦٧

المصدر: رشيد زوزو: الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية في الجزائر، ص ١٧٤.

كما نجد أن أغلب أبناء النازحين لاسيما من هم في سن المدرسة٦-٧ سنوات يحرمون من التعليم، فالأحياء العشوائية(القصديرية) في ضواحي المدن، والأحياء غير المخططة أو الفوضوية تنعدم فيها مؤسسات التعليم، ومن ثم فالتلميذ ليس بإمكانه السير مسافات بعيدة للالتحاق بالمدرسة[٢]، وتبين هذه المعطيات أن المرأة لم

[١]: رشيد زوزو: الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر(١٩٨٨-٢٠٠٨)، مرجع سابق، ص ١٧٤.

[٢] : محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، يوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر،١٩٨٤، ص٩٠-٩١.

تأخذ حظها الكافي في التعليم كما هو حالها في العمل، إضافة إلى هذا، فهذه النسب لا تزال مرتفعة، وخاصة إذا رأينا أن نسبة الأمية بلغت في أوساط الفلاحين٩١% و٧٩% بالنسبة للبطالين خلال الفترة١٩٦٢-١٩٧٠[١]، وعليه فكان عامل التعليم حاسم جدا في تشجيع الهجرة، وكانت العائلات الغنية والمتوسطة بالريف تتمتع بامتيازات التكوين العلمي ودخول أبنائها إلى الثانويات أو الجامعة، أما العائلات الريفية الفقيرة فهي عائلات صغار الفلاحين، فكان المحظوظ من أبنائها هو الذي يسجل في التعليم الابتدائي أو يفوز بالشهادة الابتدائية، وكان عدد من يحصل عليها في كل مدرسة يتراوح في المتوسط السنوي من لا شيء إلى٥ تلاميذ، وكان أكثرهم في الغالب من العائلات الميسرة الحال، وأصبح التعليم إجباريا على كل من بلغ٦ سنوات بغض النظر عن كونه ذكرا أو أنثى، وقد بلغت نسبة نفقات التربية الوطنية أكثر من٢٤% من مجموع نفقات الدولة، كما بلغ متوسط عدد الأقسام سنويا في المستوى الابتدائي٥٠٠ قسم، وهي أقسام معظمها موزعة بين مناطق الريف الفقيرة[٢].

الفترة١٩٨٠-١٩٩٠:

إن التفاوت في التعليم بين الحضر والريف يكون عاملا محفزا للهجرة الريفية، حيث نلاحظ معدلات الأمية مرتفعة في الريف على عكس الحضر، فحسب الديوان الوطني للإحصاء لعام١٩٩٨ سجل انخفاضا في المعدل الوطني للأمية من٧٤,٦% سنة١٩٦٦ إلى٣٠,٨% سنة ١٩٨٧، مع العلم أن النسبة مرتفعة في أوساط النساء منذ الاستقلال إلى غاية١٩٨٧، إذ بلغت النسبة ٥٦,٧% لهن مقابل٣٠,٨% للرجال، أي وصل تقريبا إلى الضعف[٣]، وبلغ معدل الإلمام بالقراءة لهن بالنسبة للفئة(٦-١٤سنة) ٧١,٥% سنة١٩٨٧، لكن النسبة ضعيفة في الريف٢٥% في

[١]: محمد بومخلوف، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩١، الجزائر، ص ١٨٢.

[٢] : حسن بهلول، لقطاع التقليدي في الزراعة، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٥، ط ٢، ص٢٠٩- ٢١٠.

[٣]: U N D A F , Ibid, p١٦.

نفس السنة[1]، كما أن حصتهم من مجموع الأصول ارتفع من٤,٣ سنة١٩٦٦ إلى٩,٢% سنة١٩٨٧، كذلك معدل النشاط لهن بلغ٥,٤% بعدما كان١,٨% في نفس الفترة السابقة[2]، ولكن يبقى دون مستوى الذكور، وبلغ معدل البطالة٢٨,٧% خلال الفترة٨٠-٩٠، كل هذه المظاهر أدت إلى تشجع ظاهرة النزوح الريفي و انتشار الأحياء القصديرية بجانب المدن، وتوسيع مجال البناءات العشوائية بحواف المدن وعلى حساب الأراضي العمومية بحيث أصبحت هذه المستوطنات الفوضوية نقاط استقبال للنازحين من الأرياف والبوادي رفقة أفراد الأسرة والعائلة، كما أنها لا تتمتع بأدنى شروط الحياة، وازداد الضغط على المدن، وأدى هذا إلى تناقص معدل كمية المياه المستهلكة يوميا بالنسبة للفرد الواحد في المدن الجزائرية من١٥٠ لتر سنة١٩٦٦ إلى٨٠ لتر سنة١٩٨٧، وكثرت الأحياء والبناءات الفوضوية غير مزودة بالمياه الصالحة للشرب، مع الانقطاع الجزئي المستمر للمياه الصالحة للشرب في المدن في فصل الصيف وخلال سنوات الجفاف[3]، فالسنوات الأخيرة لفترة الثمانينات ومع التوجه النسبي الجديد للحكومة نحو اقتصاد السوق وحرية التجارة كانت هناك قلة الرقابة وانعدامها أحيانا داخل المدن جعل الكثير من شباب الريف والقرى الصغيرة المجاورة للمدن يهاجرون إلى المدن لممارسة التجارة غير الرسمية كبيع الخضر والفواكه (بدون سجل تجاري) فوق عربات تجرها الحمير والخيول وأحيانا تستعمل جرّارات لتقل مواد البناء كالاسمنت والرمل والحصى، والحجارة والماء.

الفترة١٩٩٠-١٩٩٩:

نعلم كثيرا أن العالم الريفي يتميز بمعدلات تعليم ضعيفة مقارنة بالحضر، ولذا بذلت الحكومة الجزائرية جهودا في هذا المجال في المناطق الريفية، حيث سجل

---

[1]: Laurence Thieux ;Rapport sur le Mouvement Associatif et la Femme dans le Milieu Rural en Algérie ;CERAI ; Non daté ;P ١٦.

[2]; Hassen SOUABER ; Activité féminine en Algérie ;Réalités et Perspectives ; CTIVES ;.ONS ;P ١٩.

[3]: عبد الغاني قتالي: عبد الغاني قتالي: عوامل وانعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر- دراسة ميدانية لولاية خنشلة- رسالة ماجستير في علم الاجتماع الريفي، قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، ٢٠١٠، ص ١٠٠.

تحسنا ملحوظا، إذ ارتفع معدل التعليم في هذه المناطق من٥٤,٤% سنة١٩٧٧ إلى٦٧,٦% سنة١٩٩٨، كما أنها مرتفعة في المجمعات الريفية الرئيسية عن المجمعات المبعثرة، أي٨٧% مقابل٦٥% على الترتيب[١]، ويشير تقرير البنك الدولي لعام٢٠٠٨ أن معدلات التسجيل كانت مرتفعة، ولكن في المناطق الريفية كانت أقل من المعدلات في المناطق الحضرية، سواء الفقير وغير الفقير، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول٤

معدلات التسجيل في التعليم للطورين الأساسي والثانوي للفقراء وغير الفقراء في الريف والحضر سنة١٩٩٥

المناطق / العمر	حضري(%)		ريفي(%)	
	فقير	غير فقير	فقير	غير فقير
الأساسي	%٩٦,٠	%٩٥,٠	%٨٩,٠	%٨٩,٠
الثانوي	%٧٧,٠	%٨٢,٠	%٥٩,٠	%٦٦,٠

المصدر: كريستن م. لورد ومجموعة من الخبراء، هل نحن مقبولون على ألفية جديدة من المعرفة–خمس سنوات على تقرير التنمية البشرية العربية حول بناء مجتمع المعرفة، بحث تحليلي رقم١٣، أفريل٢٠٠٨، مركز الصبان لسياسة الشرق الأوسط في مؤسسة بروكنفز، ص٣١.

ونلاحظ أن التفاوت كبير خاصة في التعليم الثانوي، نظرا لقلة الثانويات في الأرياف، إضافة إلى بعض الأسباب التي أدت إلى التفاوت في مستوى التعليم والتسجيل بين الحضر والريف، أهمها:

[١] : CNES, Papport de Développement Humain ٢٠٠٠.

١- غلق العديد من المدارس، وبعضها تعرضت للحرق والإتلاف في العديد من المناطق التي كانت تعاني من التدهور الأمني، مما جعل معظم السكان يفرّون نحو المدن خوفا على أنفسهم، وقد كشف الوزير المنتدب للجماعات المحلية أن هناك١٨ألف قسم مدرسي مغلق على المستوى الوطني[١].

٢- تدني الأجور لعمال التربية، وقلة الاستثمار في مجال التدريب، وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة التي كانت تعاني منها الجزائر في تلك الحقبة، والتي تمثلت في الارتفاع المهول لأسعار مختلف السلع والخدمات بسبب تحرير الأسعار وانخفاض العملة الوطنية الدينار بأكثر من٥٠% في الوقت الذي بقت فيه الأجور ثابتة مجمدة قد عجل بتدحرج الطبقة المتوسطة لتدخل في فئة الطبقات الفقيرة، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة الفوارق الاجتماعية، ويؤكد تقرير برنامج الأمم المتحدة لسنة١٩٩٩ حيث يحصل على المعدل٢٠% من أغنى فئات المجتمع على٥٠% من المداخيل فيما لا يتحصل٢٠% من الفئات الفقيرة إلا على أقل٧% من المداخيل والباقي موزع على الفئات الأخرى[٢]، مما أدى فشل في الحفاظ على مستويات هيئات التدريس ونوعيتها عما كانت عليه في فترة السبعينات، وتدهورت بشكل ملحوظ، وهذا أدى للبعض من هيئة التدريس إلى التوقف عن التدريس والانتقال إلى قطاعات أخرى التجارة الحرة، بحثا عن مداخيل أخرى مرتفعة من أجل تحسين مستوى معيشتهم.

٣-أما معدل الأمية فيشير تقرير التنمية البشرية لعام٢٠٠٠ أن معدل الأمية مرتفع في المناطق الريفية، وخاصة في المجمعات المبعثرة بنسبة٥١,٥% مقابل٣٤,٩% في المجمعات الريفية الثانوية، وانخفض المعدل في المناطق الريفية على المستوى الوطني من٨٨,٤% سنة١٩٦٦ إلى٥١,٢% سنة١٩٩٨،

[١]: زواغي عبد الرزاق، تحليل سياسة التنمية الريفية في الجزائر، ١٩٩٧-٢٠٠٧، حالة ولاية جيجل، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: تنظيم إداري وسياسي، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٤٧.

[٢]: سعاد مهماني: تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة، ٢٠٠٩، ص ٥٨ .

لكن يبقى التفاوت في النسبة بين الذكور والإناث، حيث كانت الإناث أقل حظا من الذكور، أي معدل الأمية ٦٣,٧% للإناث مقابل٣٩,٨% للذكور، ومعدل الإلمام بالقراءة٥٠,% للإناث مقابل٧٤,٣% للذكور[١]، وهذا يعني أن تعليم الإناث يحظى بأهمية قليلة في المناطق الريفية بالمقارنة مع الاهتمام بتعليم الذكور، فضلا عن أن نسبة تعليم الإناث في الريف هي أقل نسبة تعليمهن في الحضر، مما يودي إلى تركز ظاهرة التمايز بين الجنسين، مما يؤدي إلى تراجع دورها في تحقيق التنمية الريفية، وينعكس ذلك على مستواها الثقافي ودورها الإيجابي في تربية الأطفال وتحسين إمكانيتها في الحصول على مستوى دخل مناسب، وسبب انخفاض معدل التعليم عند الإناث مقارنة بالذكور يرجع إلى عدة أسباب أهمها:

١- قرار رب العائلة بعدم السماح للبنت في التعليم، وهذا راجع إلى العقلية الموروثة لدى المواطن الريفي الجزائري بأن البنت تخرج من بيت أبيها إلى بيت زوجها.

٢- معظم المدارس تكون بعيدة عن التجمعات السكنية، وبالتالي تتطلب عملية الانتقال إلى المدرسة تكاليف النقل، فبدلا من الإنفاق على الولد والبنت، ينفق فقط على الولد، وللإشارة أن من بين عراقيل التسرب المدرسي هو قلة وسائل النقل.

الفترة٢٠٠٠-٢٠٠٦:

يعتبر التعليم في الجزائر مجّانا وإجباريا للفئة العمرية٦-١٤سنة بقرار عام١٩٦٦، والواقع أن الجزائر قد نجحت في توسيع قاعدة التدريس بشكل كبير، فبالرغم من عدم كفاءة عدد المعلمين والأساتذة وقلة المدارس والجامعات والوسائل والإمكانات الأخرى ذات العلاقة بالتعليم مع بداية فترة الاستقلال، إلا أن وجه التعليم وحقيقته قد تغير بشكل جوهري دون أدنى شك، ذلك أن عدد المدارس والثانويات والجامعات ومعاهد التكوين قد تضاعف عدة مرات كما أن القيد المدرسي والتسجيل

[١]: La Revue CENEAP(٢٠٠٣), N° ٢٩ ; niveau d développement et potentialités des zones rurales, P٥٤-٥٥.

الجامع هو كذلك تضاعف وبشكل أكبر، والجدول الموالي يوضح تطور أعداد التلاميذ المسجلين في الأطوار الابتدائية والثانوية والجامعية والتكوين المهني:

الجدول(٥)

تطور عدد المسجلين في التعليم بمختلف أطواره خلال الفترة٢٠٠٠-٢٠٠٦،

الوحدة:طالب

السنوات	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤
التعليم الابتدائي	٦٧٣٦٣٢٠	٦٨٠٧٩٥٧	٦٧٩٨٩١٢	٦٧٢٩٤٩٦	٦٦١٧٩٧٦
التعليم الثانوي	٩٧٥٨٦٢	١٠٤١٠٤٧	١٠٩٥٧٣٠	١١٢٢٣٩٥	١١٢٣١٢٣
التعليم العالي	٤٨٨٦١٧	٥٦٩٩٢٩	٦١٦٥٧٢	٦٥٣٢٠١	٧٥٥٤٦٣
التكوين المهني	٣٠٣٥٦٤	٣٣٣٥٠١	٣٣٨٧٩٧	٣٢٣٤٣٢	٤٣٣٣٨٤

المصدر: WWW.ONS.DZ

بهذا الكم الهائل من المتمدرسين بلغ معدل الإلمام بالقراءة للأطفال ذو الفئة العمرية٦-١٤ سنة٢٠٠٥ نسبة٩٤,١%، إلا أنها لم تبلغ هدف الألفية الثالثة التي تقدر ب١٠٠%، أي فارق بخمس نقاط، وترتفع نسبة الذكور إلى٩٤,٩% مقابل٩٣,٢% للإناث في نفس السنة(٢٠٠٥)، وهذا بفضل الجهود المبذولة من أجل الرفع من معدل الإلمام بالقراءة والقضاء أو التخفيض من معدل الأمية، ولهذا انخفضت الأمية من٧٥% سنة١٩٦٦ إلى٣١,٩% سنة١٩٩٨ إلى٢١,٤% سنة٢٠٠٥[١]، إلا أنها تمس الفئة العمرية الأكثر من ٤٠سنة بنسبة٤٨,٢%، أكثرها نساء بمعدل ٦١,٤% مقابل٣٥% رجال[٢]، وهذا بسبب أنها عاشت فترة الاستعمار، وهذه المعطيات هي على المستوى الوطني، أما حسب المناطق فقد شهد الريف تغييرا جذريا، حيث ارتفع معدل الإلمام بالقراءة٦٧,٦% سنة١٩٩٨ إلى٧٢,٦% سنة٢٠٠٥، وانتقل من٤٨,٥% سنة١٩٩٨ إلى٦٨% سنة٢٠٠٥ للفئة العمرية

[١] : La Revue CENEAP N° ٤١, Niveau de vie et mesure de la pauvreté en Algérie(LSMS٢٠٠٥) ; ٢٠٠٩, P ٣٠-٣١.

[٢]: CNES , Rapport national sur le développement humain – Algérie٢٠٠٧, P٢٧.

أكثر من١٥ سنة، لكنه يبقى التفاوت بينه وبين الحضر، حيث بلغ المعدل في هذا الأخير نسبة٨٠% سنة٢٠٠٥ حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء لعام٢٠٠٦، كما سجل ارتفاع في المعدل بالنسبة للذكور مقارنة بالإناث، حيث بلغت النسبة للذكور٨٤,٥% مقابل٥٤,٣% للنساء في نفس السنة(٢٠٠٥)، ويختلف المعدل من منطقة لأخرى، فحسب الدراسة الميدانية التي قام بها مركز CENEAP سنة٢٠٠٣ يشير إلى أن المعدل مرتفع في المجمعات الريفية الرئيسية بنسبة٨٦,٩٥% مقابل٦٥,٥٠% في المجمعات الريفية المبعثرة[١]، ورغم هذه الجهود المبذولة من طرف الحكومة إلا أنه لا تزال معدلات الأمية مرتفعة خاصة في المناطق الريفية، حيث يشير التحقيق الميداني لنفس المركز سنة٢٠٠٣ أن معدل الأمية متفشي في المناطق الريفية، حيث بلغت النسبة٢٢,٨%، و٣,٣% درسوا في المدارس القرآنية، ٢٦,٣% مستوى ابتدائي، في حين٢٢,٣% مستوى متوسط، ونسبة ضعيفة ذو مستوى ثانوي وجامعي١١,٦% و٣,٥% على الترتيب، وهذا راجع لنقص الثانويات في البلدية، بل تكشف بعض الدراسات الميدانية أن هذه المؤسسات تنعدم في بعض المناطق الريفية، وفي تحقيق ميداني آخر أن معدل الأمية مرتفع عند أرباب الأسر الريفية ذوي السن أكثر من٣٠ سنة بنسبة٤٢,٣٩% و٣٠% ذو مستوى تعليم ابتدائي[٢]، وهي منتشرة بنسب مرتفعة في المجمعات المبعثرة٥١,٥% و٣١,٩% في التجمعات الثانوية[٣]، أما من ناحية الجنس فالإناث هم أعلى معدلات الأمية، حيث تمثل الإناث الأمّيات ثلثي(٢/٣) من مجتمع الدراسة، في حين أن

[١] :CENEAP N°٢٩, Ibid, P ٧١.

[٢] : CENEAP N° ٣٢(Analyse et prospective), ٢٠٠٤, Les Attentes des population rurales, Alger, P١٧-١٨.

[٣]: CENEAP N°٢٩(Analyse et prospective), Niveau de développement er potentialités des zone rurales ; ٢٠٠٣. Collection'' les mutations du monde rural'', Alger, P ٥٥.

النسبة المتعلمة للإناث٤٣%، وهو أقل من النسبة لدى الذكور(٥٧%)[١]، وتشير الدراسة الأولى أن معدل الإلمام بالقراءة مرتفع في الفئة العمرية ٦-١٤ سنة بنسبة٨٩,٨%، وتأتي في المرتبة الثانية الفئة ١٥-٢٤ بنسبة٥٩,٢%، إلا أن التسرّب المدرسي كان أكثر انتشارا بين البنين بالنسبة للفئة الأولى ٦-١٤ سنة، وهذا راجع لعدة عوامل، تتمثل في انخفاض الحوافز للتعليم والتدريب بشكل خاص في المناطق الريفية، وصعوبات التنقل سواء للمدرّسين أو للتلاميذ، وسوء المرافق، فتشير الدراسة أن أعلى نسبة للتسرب المدرسي كانت بسبب طوع الإرادة٢٦,٤٧% من البنين، ويأتي سبب الإقصاء في المرتبة الثانية بنسبة٢٠,٥٩%، في حين أن نسبة البنات اللائي تسرّبن عن الدراسة عن طوع إرادتهن كانت منخفضة عن نسبة البنين، إذ بلغت١٥,٧٩ %بينما كانت مرتفعة بسبب الإقصاء بنسبة٢٢,٨١%، وهو أعلى من المعدل الإجمالي الذي بلغ٢١,٩٨% [٢]، وبصفة عامة، أن التسرب المدرسي يكون نتيجة للفقر العائلي وهو ما ينتج عنه قلة تمويل الطفل بالمستلزمات المدرسية، أو انعدامها في بعض الأحيان، وقد بلغت في بعض الدراسات الميدانية لبعض المناطق الريفية أن نسبة٤٨,٤١% من البنات الأميات كان بسبب العامل السابق، إضافة إلى سبب آخر وهو عدم رغبة الوالدين في تعليم أولادهن وخاصة البنات[٣]، وهناك عامل آخر، وهو بعد مكان التدريس عن القرية حيث تصل مسافة بعد المدرسة عن القرية على الأقل كيلو متر واحد، وهي أعلى نسبة مقارنة بالمسافات الأخرى بنسبة٦١,٧٦%[٤]، والسبب الثاني هو قلة أو انعدام وسائل النقل في بعض القرى، حيث أن متوسط النقل بمختلف أنواعه يصل في الجنوب إلى٢،

[١]: CENEAP N°٣٤(Analyse et prospective), Développement humain et pauvreté en milieu rurales, Analyse Quantitative, Collection" les mutations du monde rural", ٢٠٠٤, Alger., P٦٥.

[٢] : CENEAP N °٣٤ ;Ibid, P٧١.

[٣]: CENEAP, N°٣١(Analyse et prospective) ; La fonction socio-économique de la femme en zone rurale, ٢٠٠٤, Collection" les mutations du monde rural", Alger, P٢٣.

[٤] : CENEAP N °٣٤, Ibid, P٧١.

والناحية الغربية يتراوح المعدل المتوسط للنقل ما بين٥-٨ لمختلف أنواعه، إضافة إلى مشكل الطرقات المتدهورة في مختلف المناطق الريفية، حيث تشير الدراسات الميدانية التي أجريت في العديد من المناطق والبلديات الريفية، أن نسبة أكثر من٦٠% من البلديات في مختلف نواحي البلاد مسالكها أغلبها غير مقبولة وفي حالة سيئة لا يرثى لها٦١% مسالك متدهورة ، كما أن طول الطرق المعبّدة تبلغ ٤٣ كلم، نصفها في حالة متدهورة٤٨%، أغلبها متمركزة في الجنوب٦١% من الطرق المعبّدة متدهورة و٧٠% من المسالك حالة[١]، إذن ظل الريف الجزائري يعاني من نقص الهياكل المدرسية ونقص المؤطرين في هذه الفترة، مع انتشار معدلات الأمية، حتى أن آخر دراسة قام بها مركزCENEAP سنة٢٠٠٥(LSMS٢٠٠٥)(وهي سنة ما قبل نهاية فترة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفيةPNDAR سنة٢٠٠٦)، بيّن بأن هناك فارق كبير بين الخمس الأول الأكثر فقرا في الريف والخمس الأكثر غنى في الحضر في مجال التعليم، إذ انَّ أغلبية سكان الريف هم أميون مقارنة بسكان الحضر[٢]، باعتبار أن سكان الريف لا يمكنهم تحمّل نفقات التعليم لأبنائهم بسب محدودية الدخل والفقر الذي ينتشر في هذه المناطق.

[١]: CENEAP N °٢٩ ; Ibid, P٦٥-٦٦.

[٢]: CENEAP N° ٤١, (LSMS٢٠٠٥) , p٥٢.

خلاصة واستنتاجات:

أولا: على مستوى الدول النامية

ما لاحظناه سابقا أن معدلات الأمية لا تزال مرتفعة، كما أنها ظاهرة تعم وتطم في أغلب المجتمعات الريفية للدول النامية، ويرجع هذا إلى سببين هما:

١-انحياز الحكومات إلى التنمية الحضرية على حساب التنمية الريفية.

٢- معظم أنظمة التعليم المطبّقة في هذه الدول منسوخة عن أنظمة مستوردة، كما أنها بدائية ولا تلاءم الأوضاع المحلية، ويعترف الجميع بتكاثر نسبة الأميين المفجع، وخاصة في الأرياف، فنظام التعليم في الدول المتخلّفة يعاني من الاختلال ولا يتماشى مع احتياجات هذه الدول من المهارات الفنية والمعارف الأساسية التي تفتقر إليها هذه الدول، ومهمة التعليم في البلدان النامية خاصة مناطقها الريفية أصبحت توعية المتلقّي الريفي على بؤس الواقع الذي يعيشه، وكما قال المفكّر المصري جلال أمين: << لم يوضع التعليم لمساعدة الشباب على تغيير قراهم بل لدفعهم إلى الهروب منها>> [١].

ويشير التقرير الأخير للمركز الدولي للبحوث والتدريب في مجال التعليم الريفي التابع لمنظمة اليونيسكو إلى الفقر والضعف السياسي لسكان الريف على أنهما سببان أساسيان من أسباب إهمال المناطق الريفية، حيث يقول:

"...تغفل الحوكمة في البلدان النامية أولئك الذين لا صوت لهم على المستوى السياسي- أي أولئك الذين يعانون أشكالا متعدّدة من الحرمان بسبب مدخولهم، وانتمائهم العرقي، وجنسهم، ودينهم، ولأنهم يعيشون في المناطق الريفية....فيتحمّل الفقراء، بشكل عام، والأقلّيات الدينية والعرقية، والثقافية، بشكل خاص، وبدرجات متفاوتة، عبء الحرمان من الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك التعليم. والحقائق واضحة في هذا المجال، فقد أقصيت القطاعات الاجتماعية التي لها أولوية للتنمية البشرية ولتعليم فقراء الريف من

[١]: موريس غورنييه: العالم الثالث ثلاث أرباع العالم، ملف الغد، تقرير إلى نادي روما، ترجمة سليم مكسور، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، ص ٢٣ ، (وهو خبير واختصاصي في شؤون وقضايا العالم الثالث).

الميزانيات الحكومية لتحل محلّها بنود مثل النفقات العسكرية الباهظة، الأمر الذي سمح باستدامة المؤسسات العامة الخاسرة في المناطق الحضرية، والإعانات التي غالبا لا تصل إلى فقراء الريف وخدمة الديون الخارجية والداخلية[١].

وهناك نماذج ومناهج تتلاءم مع سياسة التنمية الريفية، مثل التعليم الأساسي والتكوين المهني وتعليم المرأة إلى غير ذلك، ولهذا قدّم الباحثان Philip H. Coombs& Manzoor نموذجا حول الاحتياجات التعليمية اللازمة لتحقيق التنمية الريفية، حيث قاما بتقسيمها إلى مجموعات، صغار وكبار وذكور وإناث، وذلك من خلال أربعة محاور أساسية وهي[٢]:

- ✓ التعليم العام أو الأساسي (محو الأمية، والرياضيات، ومبادئ العلوم، والبيئة...إلخ) هذا هو ما تسعى المدارس الابتدائية والثانوية إلى تحقيقه.
- ✓ التعليم لتحسين أوضاع الأسرة، وهو مصمّم بداءة لنشر المعرفة والمهارات، وتبني الاتجاهات التي تدعّم العمل على تحسين نوعية الحياة، مثل الموضوعات الخاصة بالتغذية والصحة، والتدبير المنزلي، ورعاية الطفل، وتنظيم الأسرة.
- ✓ التعليم لتحسين أوضاع المجتمع، وهو موضوع يهدف إلى تقوية المؤسسات المحلية والقومية، من خلال التعليمات الخاصة بالأجهزة الحكومية المحلية والمركزية، والجمعيات التعاونية، وما شابه ذلك.

التعليم المهني: وهو مخطط لتطوير معارف ومهارات معينة ترتبط بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، والتي تجعل الحياة أكثر فائدة، وجدير بالذكر أن المحور الأول فقط(التعليم العام) هو الذي حظي باهتمام الدول النامية، على الرغم من أهمية المحاور الأخرى بالنسبة للتنمية الريفية على وجه الخصوص.

ثانيا: على مستوى الجزائر

إن تأخر التعليم في الريف ظاهرة واضحة ترجع لعدة أسباب أهمها: قلة المدارس، أو لعدم إقبال الفلاحين على التعليم، أو لانخفاض مستوى المعلمين في القرى، أو النزوح المتعلمين من الريف نحو المدينة، وانحياز الحكومة إلى الحضر

[١] : Unisco et Fao:L'éducation pour le développement rurale, Ibid ;P ١١٨.

[٢]: ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، نفس المرجع السابق، ص ٣٩١.

على حساب الريف، إضافة إلى هذا كله، رغم أن الإنفاق على التعليم يعتبر من النشاطات الحكومية في جميع الدول دون استثناء، فإن المخصصات المالية من ميزانية الدولة لقطاع التعليم قد شهدت انخفاض وما فتئت تتناقص على مر السنين رغم التحسن في ميزانية الدولة بعد الارتفاعات التي شهدتها أسعار البترول، فعلى سبيل المثال فإن حصة التعليم من ميزانية الدولة بلغ٧,٤٢% في سنة١٩٩٩، بعدما وصل إلى٢٠,٧% سنة١٩٩٠[١]، وانخفض من١٠ مليار دج سنة٢٠٠١ إلى٧,٤٥ مليار دج سنة٢٠٠٣[٢]، وتشير معظم تقارير التنمية البشرية الحالية من٢٠٠٩ إلى٢٠١٣ أن نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج الداخلي الخام أضعف وأقل من بعض الدول العربية التي من أفقر الدول من حيث الموارد الطبيعية كالمغرب وتونس، والأردن، ولبنان بالرغم من ارتفاع احتياط الصرف في الفترة(٢٠٠٠-٢٠١٢)[٣]، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول٦

نسبة الإنفاق في التعليم بالنسبة للجزائر مقارنة ببعض الدول العربية في الفترة(٢٠٠٠-٢٠١٠)

الدولة	٢٠٠٠-٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠١٠
الجزائر	%٤,٣	%٥,٨	%٤,٣
تونس	%٧,٢	%٦,٢	%٦,٣
الأردن	%٤,٩	%٩,٣	--
المغرب	%٥,٧	%٥,٥	%٥,٤

المصدر: تقارير برنامج الإنمائي للأمم المتحدة(UNDP):

- تقرير التنمية البشرية٢٠١٠، الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية، عدد خاص في الذكرى العشرين، ٢٠١٠، نيويورك.
- تقرير التنمية البشرية٢٠١١- الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، ٢٠١١، نيويورك.
- تقرير التنمية البشرية٢٠١٣، نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متنوع، ٢٠١٣، نيويورك.

[١]: أ.د. عماري عمار، بعض الملاحظات على التنمية البشرية في الجزائر وسبل النهوض بها، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد ٠٧، ٢٠٠٧، جامعة سطيف، الجزائر، ص ص ١٩-٣٦.

[٢]: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١-٢٠٠٤، ص ٧٤.

[٣]: الإحصائيات مأخوذة من تقارير التنمية البشرية ٢٠١٠ و ٢٠١١، و٢٠١٣.

مما أدى إلى انخفاض في حصة الفرد من الإنفاق خلال الفترة٢٠٠٣-٢٠٠٦، حيث بلغت حصته في الجزائر٦٩٢$، ١٥٨١$ في تونس، ١٠٠٥$ في المغرب، و٦٩٥$ في الأردن[١]، إلى غير ذلك من التقارير وبالتالي من الأمور البديهة أن يكون انخفاض في الإنفاق في التعليم لصالح سكان الريف، ولهذا كانت معدلات الأمية مرتفعة في الوسط الريفي كما أشرنا إليها سابقا، وهذا معناه انخفاض ونقص في مستوى استخدام التكنولوجيا بل وانعدامها في بعض المناطق الريفية، وكم كان دور الاقتصادي كيم موفقا لما ميّز المجتمع الريفي بأنه مجتمع يفتقر إلى العنصر التكنولوجي الذي يحرك الحياة الاجتماعية، إضافة إلى مشكل آخر وهو نوعية التعليم التي تبقى من خصائص دول العالم الثالث، حيث تسود ثقافة التلقين، والتحفيظ، ثم الاجترار، بدل تنمية مواهب المطالعة، والبحث العلمي. وهذا ما حاولت الدولة التخلص منه بتجربتها لنظم تعليمية كنظام ل. م د(LMD) والماستر.

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها في الدراسة، وما كشفت عنه من تأخر في تنمية المجتمع الريفي الجزائري خاصة في مجال التعليم، كان علينا أن نقدم شيئا يسيرا من الحلول والمقترحات لعلها يأتي يوم من الأيام من يلتفت إليها، ويمكن إيجازها باختصار:

- أن يكون التعليم مشروعنا القومي الأول، وأول ما نحتاجه هو الإرادة السياسية.
- العمل على تدعيم علاقة المدرسة الابتدائية بالمدارس المجاورة في المناطق الأخرى وذلك بخلق أنشطة تنافسية بينها لخدمة المجتمع المحلي الريفي.
- فكرة المدرسة الريفية التي تعني العمل على توفير التجهيزات والموارد البشرية والمادية اللازمة للعملية التعليمية، والاهتمام بزيادة نسبة قيد الإناث وخاصة بالمناطق المعزولة، وإزالة كافة المعوقات الهيكلية التي تعوق دون أخذ هذه المناطق نصيبها من الخدمات التعليمية.
- رقابة وتوجيه الهيئة التدريسية إلى الالتزام بالمثل والأخلاق والقيم التعليمية.

[١] : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩، التغلب على الحواجز قابلية التنقل البشري والتنمية، نيويورك، ص٢٠٠-٢٠٢.

- ضرورة تطيق فلسفة التعليم البيئي في الريف لتوطين المثقفين وظيفيا وثقافيا، وتأكيد العلاقة بين المدرسة والآباء والأمهات.
- فكرة نموذج بناء الفتاة والمرأة الريفية من خلال تطوير التعليم الريفي في إطار التعليم البيئي[1]، أي أن هذا التعليم يرتبط باحتياجات المرأة الريفية وتمكينها من حسن التعامل مع بيئتها المحلية(التعامل مع الحكومة المحلية والمنظمات الريفية الحكومية والشعبية في القرية).
- الاستفادة من التجارب التعليمية لبعض الدول سواء العربية أو الغربية.

[1] : هو مشروع مدرسة الأجيال المتعددة الذي طرحه الخبير المصري نبيل جامع كإطار جامع لمخالف مقومات النجاح لتعليم المرأة الريفية ومحو أمّيتها، وللمزيد حول هذا الموضوع انظر كتاب علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، ص ص ٤٩٣-٥١٤، فهو موضوع نفيس، ونرجو أن يطبق هذا المشروع ليس في الجزائر فقط بل في كل الدول العربية.

Abstract

This paper describes the extent of the disparity in the level of education between rural and urban areas in developing countries in general, and Algeria in particular, as a result of the bias of this government for urban development at the expense of rural development. Also, the study revealed that the illiteracy rate is high in rural areas, due to the lack of educational services and do not benefit most inhabitants of rural development programs, and, as a result, it is highly recommended to provide these services and made it easy to access to the rural population, through an open area for them to participate in rural development programs, insisting on the necessity to activate the role of rural women.

المراجع باللغة العربية

- **الكتب**:

١. عبد المنعم محمد بدر: ريفنا النامي، دراسة مقارنة في علم الاجتماع الريفي مع تطبيق على السعودية ومصر، دار المطبوعات الجديدة ١٩٨٢.

٢. ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة ومراجعة: محمود حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض،٢٠٠٦.

٣. أ.د نبيل جامع: علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٠.

٤. محمد السيد عبد السلام، التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة(٥٠)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فبراير ١٩٨٢، الكويت.

٥. عبد اللطيف بن آشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة عبد الحميد أتاسي، مركز للأبحاث في الاقتصاد التطبيقي، المؤسسة الوطنية المطبعة التجارية، بدون تاريخ.

٦. محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ١٩٨٤.

٧. محمد بومخلوف، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩١، الجزائر.

٨. حسن بهلول، القطاع التقليدي في الزراعة، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٥، ط ٢.

٩. موريس غورنييه: العالم الثالث ثلاث أرباع العالم، ملف الغد، تقرير إلى نادي روما، ترجمة سليم مكسور، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٢.

- **المجلات**

١- مجلة بحوث اقتصادية عربية: محمد سمير مصطفى، الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية- خسائر الواقع وحلول المستقبل- ، العدد٥٢، خريف ٢٠١٠، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة.

٢- مجلة التمويل والتنمية: مارتين رافايون: الفقر الحضري، هل ينجذب الفقراء إلى المراكز والمدن؟ نعم ولكن ربما ليس بالسرعة الكافية- مسيرة المدن(FMI)، المجلد٤٥، العدد٣، سبتمبر ٢٠٠٧، واشنطن.

٣- مجلة التمويل والتنمية: ديرك فان دام، وآخرون: تأمّل معي الاستثمار في الموارد البشرية، العمل الخيري ينثر بذور التغيير، العدد ٤٩، www.oecd.org/edu/eag٢٠١٢.htm

٤- مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: أ.د. عماري عمار، بعض الملاحظات على التنمية البشرية في الجزائر وسبل النهوض بها، العدد ٠٧، ٢٠٠٧، جامعة سطيف، الجزائر.

- **مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه**:

١- فيصل بوطيبة: العائد من التعليم في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، ٢٠١٠.

٢- رشيد زوزو: الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية، الجديدة في الجزائر في الفترة ١٩٨٨-٢٠٠٨، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، ٢٠٠٨، جامعة قسنطينة.

٣- عبد الغاني قتالي: عبد الغاني قتالي: عوامل وانعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر، دراسة ميدانية لولاية خنشلة، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الريفي، جامعة باتنة، ٢٠١٠.

٤- زواغي عبد الرزاق، تحليل سياسة التنمية الريفية في الجزائر، ١٩٩٧-٢٠٠٧، حالة ولاية جيجل، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٩.

٥- سعاد مهماني: تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة، ٢٠٠٩.

- **التقارير الرسمية للمنظمات الدولية**:

١- منظمة FAO: حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠١٢، النمو الاقتصادي ضروري ولكنه غير كاف لتسريع الحد من الجوع وسوء التغذية، روما.

٢- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية(IFAD): تقرير الفقر الريفي- واقع جديد وتحديات جديدة- ٢٠١١، روما.

٣- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩، التغلب على الحواجز قابلية التنقل البشري والتنمية، ٢٠٠٩، نيويورك.http://hdr.undp.org

٤- تقرير التنمية البشرية٢٠١٠، الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية، عدد خاص في الذكرى العشرين، ٢٠١٠، نيويورك. http://hdr.undp.org.
٥- تقرير التنمية البشرية٢٠١١- الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، ٢٠١١، نيويورك. http://hdr.undp.org.
٦- تقرير التنمية البشرية٢٠١٣، نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متنوع، ٢٠١٣، نيويورك. http://hdr.undp.org.
٧- رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١-٢٠٠٤، ص ٧٤.

المراجع باللغة الأجنبية:

١. Unisco et Fao:L'éducation pour le développement rurale; vers des orientations ouvelles;(étude conjointe) ; ٢٠٠٥.
٢. UNDP: Human Development Report ١٩٩١ ; New York ; Oxford ;Oxford University Press.
٣. UNDP: Human Development Report ١٩٩٨ ; New York ; Oxford ;Oxford University Press ١٩٩٨.
٤. Fonds monétaire international(FMI): Stratégie de Réduction de la Pauvreté en Niger Note de Situation ٢٠٠٥ ; Rapport No. ٠٧/١٦ ; Janvier ٢٠٠٧.
٥. p.gertler and p.gleww : the willingness to pay for education for daughters icontrast to sons- evidence from rural peru, word bank, economic review , vol ٦ ,١٩٩٢, P١٨٨.
٦. U N D A F:Plan Cadre des Nations Unies pour la Coopération au Développement (٢٠٠٢-٢٠٠٦);Algérie.
٧. Laurence Thieux ;Rapport sur le Mouvement Associatif et la Femme dans le Milieu Rural en Algérie ;CERAI ; Non daté.
٨. Hassen SOUABER ; Activité féminine en Algérie ;Réalités et Perspectives ; CTIVES ;.ONS.
٩. CNES, Papport de Développement Humain ٢٠٠٠.

١٠. CNES , Rapport national sur le développement humain – Algérie٢٠٠٧.

١١. CENEAP N°٢٩(Analyse et prospective), Niveau de développement er potentialités des zone rurales ; ٢٠٠٣. Collection" les mutations du monde rural", Alger.

١٢. CENEAP, N°٣١(Analyse et prospective) ; La fonction socio-économique de la femme en zone rurale, ٢٠٠٤, Collection" les mutations du monde rural", Alger.

١٣. CENEAP N° ٣٢(Analyse et prospective), ٢٠٠٤, Les Attentes des population rurales, Alger.

١٤. CENEAP N°٣٤(Analyse et prospective), Développement humain et pauvreté en milieu rurales, Analyse Quantitative, Collection" les mutations du monde rural", ٢٠٠٤, Alger.

١٥. CENEAP N° ٤١, Niveau de vie et mesure de la pauvreté en Algérie(LSMS٢٠٠٥) ; ٢٠٠٩.